مجلة الاستيعاب
Issn : 2661-7625 Eissn : : 2773-3947
المجلد: 04 / العـدد: 02 ص 90-106

مبادئ العدل والقضاء في المشروع الأميري بين(1832 - 1860)م أسرى الحروب – أنموذجا

Principales of justice and the judiciary in the princely Project between (1832-1860) prison ers of war - a model

عائشة غندوز

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، guendouz.aicha@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/10 تاريخ القبول: 202/40/08 تاريخ النشر: 2022/05/20

ملخص: نتناول في هذه الورقة العلمية أسس العدل والقضاء عند الأمير عبد القادر الذي يعتبر صاحب أول مشروع لإقامة دولة وطنية في الجزائر؛ جمعت في طياتها مختلف التنظيمات والمشاريع الحضارية فلم يفرق بين الدين والسياسة بل جعل من الإسلام ومبادئه السمحة مشروعا لدولته في إطارها الداخلي ومبدأ في معاملاته الخارجية، مدفوعا في ذلك بمآثر السلف الصالح منهم الخليفة "عمر بن الخطاب"،ومن ثمرات ذلك قضائه على الرشوة في المعاملات والاستبداد في التعامل، واعتمد في إصدار أحكامه القضائية على مذهب الفقه المالكي واستشاراته للعلماء ورؤساء القبائل وبأخذ فتاوي رجال الدين في مواقفه وقراراته المصيرية.

الكلمات المفتاحية:الأمير عبد القادر ، حماية الأسرى، المجلس الأميري ،العدل والقضاء،الفتنة الطائفية،

Abstract: In This scientifique paper, we are discussing the fondations of justice and the judiciary according to Prince Abdul Qadir, who Is considered the owner of the first Project to establish a national state in Algeria It included various civilized organisations and Project, alse It d'id not différentiâtes between religion and politics, but rather made Islam and its tolérant principales a Project for his state within its internal Framework and a principale in its external dealings, driven by the exploits of the righteous prédécesseurs, including, and one of the fruits of That was his élimination of bribery in transactions ,Tyrannies in d'Ealing, and relied in issuing his Judicaël rulings, on the Maliki schéol of jurisprudence and his ad vice to scholars and tribal chefs, and by taking fatwas of clerics in his fateful positions and décisions; To assure us That the rouler Is not the onlay décision-maker; hais justice and Judicaël principales are a riche source of lésons and révélations.

Keywords: Prince Abdul Qadir, Protection of Prisonniers, the Emeri Council, Justice and the Judicaire, Sectorisant Sédition

مقدمة: بدخول الإستدمار الفرنسي الغاشم إلى الجزائر عام 1830م ،عمل بكل جهد على سلب ثوابت الهوية والسيادة الوطنية،وزرع الفوضى والفتن ،لكن مافتئ بذلك ،حتى ظهرت المقاومات الشعبية أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري عام 1832م بعد مبايعته من طرف قبائل الغرب الجزائري ؛ هذا المجاهد الصوفي والأديب المعلم أعطى دروسا في الإنسانية لفرنسا وساستها ،إذ أسس دولته بجميع هياكلها وأسسها ونظمها ،ففي المجال الاقتصادي كانت مناجم الحديد لها دور كبير في دعم الدولة وصناعة الأسلحة ،أما المجال الإداري الذي كان شوريا منظما تنظيما دقيقا يحكم وفق مبدأ الشورى مستنبطا ينابيعه من الخلافة الإسلامية الراشدة ،كما كان توزيعه لخلفائه على مقاطعات الدولة من معسكر ،المدية ،وهران ،مليانة بنفس الدور والتنظيم ؛ ويبقى النظام القضائي في الدولة الجزائرية الحديثة الذي أعطت معالمه مثلا وأسسا ودروسا في مبادئ العدل الإنساني والأنظمة العالمية كاكل في احترام حق الأسير فترة الحرب ،الذي يمثل لدى الأمير مشروعا حضاريا بكل امتياز، بغية معالجة الفكرة السابقة قمت بطرح الإشكالية التالية: الموضوع يطرح إشكالية مركزة حول محاولة فهم الممارسات العدلية والقضائية التي نظر لها الأمير في مشروع دولته؟ويتقصى على وجه الخصوص مبادئ التعامل القضائي للأمير مع أسرى الحروب ؟. وهذه الإشكالية تطرح لما بدورها أسئلة جزئية أخرى مرافقة للموضوع تهدف إلى توضيحه وإزالة الغموض والإبهام عنه، وهي كالتالي:

فيما تمثلت أسس الجهاز القضائي لدولة الأمير ؟ مادور المجلس الأميري في ذلك ؟ ومن هم أنواع القضاة ؟وماهي أهم القضايا التي كانت تعالج ؟هل كان توفر السلوك الأخلاقي الحسن في ممارسة القضاء أمر ضروري في دولة الأمير؟ من هي الشخصيات التي راسلها و حاورها الأمير بخصوص أسرى الحرب؟كيف كان موقف الدول الغربية والعربية الإسلامية من ممارسات العدل والقضاء للأمير مع الأسرى؟.

إذا كانت قيمة وأهمية أي دراسة علمية هي مايقف عليه الباحث من توضيح قضية أو قضايا تاريخية فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى فيما يلي:

•إن الأحكام القضائية التي نظر لها الأمير في دولته والتزامه بها وحرصه على تجسيد قيم العدل والقضاء،تمثل نموذجا رفيعا يحتذي به في بناء المؤسسات وتنظيمها تنظيما دقيقا ،خاصة وأنه يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية ومع الأنظمة العالمية في ذلك الوقت ، كما يمكن تجسيدها في الوقت الراهن.

•موضوع أسرى الحروب يعد من المواضيع الشائكة في تاريخ الجزائر المعاصر والذي طرح عدة إستشكلات لابد من معالجتها والوقوف عندها خاصة فيما يخص قضايا القناصل والجنود والتجار ،والأسرى بمختلف فئاتهم في الجزائر .

•المساهمة في إعادة قراءة تاريخية لترث الأمير عبد القادر ،قراءة فحصية إسترجاعية لمآثره القضائية والعدلية ،لعلها تكون كفيلة بتجديد التواصل مع موروثنا التاريخي وإحيائه، وتصويره للأجيال القادمة بأقلام جزائرية عربية إسلامية مع التحلي بروح الموضوعية ، وردا على مطارحه بعض مؤرخي المدرسة الكولونيالية الاستعمارية الغربية،وبالطبيعة الحال تقوم هذه الدراسة على المنهجي التاريخي المبني على المقاربات المنهجية الأخرى من تحليل ونقد ومقارنة ،بهدف الإحاطة بقضايا موضوع الدراسة.

1/ أسس العدل والقضاء في الدولة الأميرية :

1-1/المجلس القضائي أنواع القضاة والقضايا التي يحكم فيها:

لما تمت بيعة الأمير واستقام له الأمر اتخذ الآلة ورتب الحاشية وعين رجال الدولة فاستوزر "محمد ابن العربي" واستكتب ابن عمه "أحمد بن علي بن طالب "والسيد الحاج مصطفى بن التهامي" ، وبث العمال والقضاة في سائر الجهات ورتب مجلس الشورى يشتمل على إحدى عشر عظوا من أجلة العلماء وجعل على رأسته العلامة قاضي القضاة السيد"السيد أحمد بن الهاشمي" ،ودون الدواوين وطبق يرد على الناس ما احتله بعضهم من بعض وينصفهم مما وقع بينهم من أنواع المظالم والتعديات ويهديهم إلى ما كانت الحكومة الجزائرية أسسته من المغارم والضرائب والعوائد (الأمير، 1903، صفحة 104)

ويكمن دور اهتمام الأمير في عنايته بالقضاء لإدراكه أهميته في تدعيم سير الدولة وإحلال الأمن والاستقرار ،وكان رئيس مجلس الشورى في مدينة معسكر مسئولا عن هذه السلطة ،أما القضاة المحليون فقد تم تقسيمهم إلى قضاة مدنيين وعسكريين كانوا يعينون لسنة واحدة قابلة للتجديد إن اقتضى الأمر مرات عديدة بشرط اجتيازهم امتحان كفاءة وعدم ارتكابهم أخطاء جسيمة (سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، 2001، صفحة 15) وعليه سنوضح فيما يلي أنواع القضاء وأهم القضايا التي يتم الحكم فيها.

أ- القضاء المدني:

اهتم الأمير بهذه البيئة لتعميم العدالة للجميع ،ويهتم هذا النظام بشؤون الأملاك العقارية والأحوال الشخصية والميراث ويتولى هذا القسم قضاة شرعيين يعينون مباشرة من قبل الأمير أو خلفاء المقاطعة عن طريق مجالس الشورى بكل المقاطعات وهذه المجالس تخضع لمجلس الشورى الأعلى في الدولة (حسين، 2018، صفحة 169)، حيث انطبعت بهم مهمة الإفتاء في الدعوى والفصل في الخصومات على مذهب الإمام مالك لحد كبير ،وألحق بكل مجلس مدني كاتبين يقوم الأكبر منهما بدراسة الفتاوى التي

تصدر عن القاضي فيبث بالثانوية منها ويحيل الأساسية إلى معسكر للحكم فيها (زاير، 2009-2010، صفحة 39)

ب - القضاء العسكري:

كان القضاء العسكري يتألف من ثلاثة أجهزة إدارية تتمثل في مجلس الشورى والمحكمة العسكرية الدائمة والمحاكم الفرعية،فمجلس الشورى كان مؤلفا من إحدى عشر عالما ،كما ذكرنا ذلك سابقا من مهامه سن القوانين ومراجعة القضايا الصادرة عن المحكمة العسكرية الدائمة في المجال العسكري والمحكمة المدنية في المجال المدني (حسين، 2018، صفحة 109) وعليه فقد عين الأمير على هذا الجهاز "ابن مصطفى ألمشرفي" في معسكر وفي كل كتيبة قاضي بمساعدة مسئولان في إصدار الأحكام وتنفيذها ،ويمكن الطعن في أحكامهم أمام مجلس الشورى بمعسكر الذي خولت إليه الفصل في القضايا الشائكة والمعقدة (سحنون، 1992، صفحة 07)

2-1المجلس الأميري ودوره في النظر في المظالم :

إن القضاء بين الناس واجب إسلامي وأمر ديني اجتماعي جاء به الإسلام وأقامه على الحق والعدل ووضع له أسسا ثابتة وأحكاما راسخة ،كما يمثل أداة ووسيلة شرعية لحفظ نفوس الناس وأعراضهم وأموالهم و إطمأنانهم على حقوقهم المشروعة ،وفي حكم النبي عليه الصلاة والسلام لنا أسوة حسنة فقد عهد إلى صحابته إلى الفصل بين الناس من خلافات ونزاعات وخصومات ،وهذا منجده متجليا في عهد الأمير عبد القادر محاولا تجسيده كمشروع حضاري في بناء دولته (سعيدوني، 2001، صفحة 217)

اتفقت جميع المصادر التاريخية أن الأمير عبد القادر هو رجل سلطة وصاحب أول مشروع لإقامة دولة وطنية في الجزائر كان يستشير العلماء ورؤساء القبائل ويأخذ بفتاوى رجال الدين في مواقفه ليؤكد أن الحاكم ليس صاحب قرار الوحيد وإنما القرار هو مسؤولية الشعب الجزائري ، كان الأمير يعطي عناية خاصة لاختيار سلك القضاء،حيث حرس على تحقيق العدل بين رعاياه وهذا مدافعه إلى أن يرسل منادي للأسواق وإلى مواطن القبائل ليعلنوا للناس أن كل من له شكوى على خليفة أو "أغا" أو قائد أو شيخ فليرفعها إلى الديوان الأميري من غير وساطة ،فإن الأمير ينصفه من ظالمه،وإن وقع ظلم على أحد ولم يرفع ظلامته إلى الأمير فلا يلوم إلا نفسه،وقد كان الأمير في ذلك مدفوعا بآراء السلف الصالح ومقلدا لما عرف عن الخليفة عمر بن الخطاب وفي هذا قال الأمير:

وقد سرت فيهم سيرة عمرية وسقيت ضمنها الهداية فارتوى

وإن أرجوا أنا الذي ينير الدياجي بأمتنا بعدما لوى.

لقد سمح هذا النظام الإداري والقضائي المحكم للأمير أن يكسب تأييد العامة ومساندة الخاصة وأن يقر الأمن وتضمن الهدوء في أرجاء دولته حتى أصبح متداولا في ذلك الوقت أن أية فتاة تستطيع قطع

البلاد التي تدين بالولاء للأمير بدون خوف ولو كانت واضعة على رأسها تاج ذهب (كمال ، 1998، صفحة 22)،وهنا نتذكر شهادة الشيخ محي الدين والد عبد القادر لما قال :«..ولدي عبد القادر شاب فطن، صالح ،الخصومة ومداومة الفروسية،مع كونه نشأ في عبادة ربه ،واعتقدوا أني فديت به نفسي لأنه عضو مني .....إني أعلم بأنه معالج كبيركم وصغيركم،وأثبت مني وأقدر على مكابدة المشاق والتعب والسهر وغيرها من الأمة فكونوا معه..." (بوعزيز، 1983، صفحة 77)،ومن هذا يمكن القول أن المجلس الأميري ودوره في دولة الأمير عبد القادر يمثل حلقة من حلقات تاريخ الأفكار السياسية في الإسلام في أبعادها الثقافية و الاجتماعية والإيديولوجية إلى جانب مايعكسه من سياسة عملية ،كما تعد أداة مرجعية يمكن أن يرتشف منها آليات ومعالم جديدة (بوتشيش، 2014، صفحة 07)

وتثمينا لما سبق كان الأمير كان الأمير يفصل بنفسه في المظالم المرفوعة في شكل محكمة عليا ،ولا يفلت من عقاب المحكمة أي موضف مهما كانت رتبته،كما كان هذا المجلس مكونا من " أحمد بن تهامي "_عبد القادر بن ركوش ،الطاهر المحفوظ،محمد المحفوظ،أحمد بن الطاهر بن الشيخ المشرفي ،محمد بن المختار الورغي ، وغيرهم (سعيدوني، 2001، صفحة 217)

3-1أهمية السلوك الأخلاقي في ممارسة القضاء :

لقد أعطى الأمير عناية خاصة لاختيار سلك القضاء فقد جاء في السيرة الخاصة به ،أن أول عمل ابتدأ به الأمير هو النظر في أمر القضاة وأخبار العدل لها في كل موطن،والسؤال على المؤتمنين ليعينهم سعاية وجباية أموال للصدقات لمواشي أو غيرها (الصلابي، (د.ت)، صفحة 384)، وبذلك كان القاضي بطبيعة منصبه شخصية مهمة وكان يتم اختياره لثقافته وخصاله الفاضلة ،وكان يعين إما من بين العلماء المشهورين وإن تعذر ذلك فبامتحان ولم تكن تخرج عن دائرة اختصاصه القضايا المتعلقة بالأمن العام (سعيدوني، 2001، صفحة 169)، لقد أراد الأمير أن يحقق العدل والأمن وذلك من خلال تطبيقه القصاص الشرعي والسياسي مع أصحاب الجنايات بما يستحقونه وكان الناس يقبلون أحكامه ويتقبلونها بانشراح صدر وطيب نفس ،جراء تشبعه بهذه القيم النبوية الشريفة ذاع صيته في العالمين الإسلامي والأوروبي ،حيث قام بناء الأمير بالارتكاز على وعاء الدين الإسلامي وفي تحليه بالمواقف الإنسانية النبيلة التي زخرت من مشكاة الإسلام ، معنى هذا أنه لم يكن يعامل الأسرى الفرنسيين وفق أهواء شخصية ومصلحة ذاتية وإنما كان يعاملهم وفق المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية المستوحاة من الدين الإسلامي من جهة ومن قواعد القانون الدولي وتقاليد الحروب الحديثة من جهة ثانية (عربة ، 2001، الصفحات 248-249).

إن الكتابات والشهادات من ضباط وجنرالات أو من خلال الأسرى اتفقت على تفرد وتميز عظمة في شخصية الأمير عبد القادر ورشادة وحكمة في أفعاله،كما أنها أكدت على إنسانيته وهذا ماأورده

العسكري الأسير "يوهان كارل بيرنت" ،هذا الأسير الفرنسي الذي عاش في حواضر دولة الأمير خلال ثلاث سنوات نعم فيها بمعاملة إنسانية ،ومن بداية قصة أسره يورد العديد من القرائن على المعاملة الإنسانية التي قابله بها جيش الأمير وخلفائه، فبعد يوم من اعتقاله أقر أن أسريه أمروه رفقة زملائه بالنوم دون خوف وقدموا لهم الخبز الطري والحليب (مزهودي، 2012، صفحة 234)،وغني عن البيان أن الأمير عبد القادر ولي عناية خاصة بالقضاء في عهده وأثناء تشكل حكومته حيث أنه لم يجعل للقضاء وزارة خاصة به بل أشرف عليه بنفسه ،فعين في جميع أرجاء دولته علماء أكفاء يسهرون على الجهاز القضائي حتى يسود العدل بين الناس ،مستمدين أحكامهم من مبادئ الشريعة الإسلامية (قداش، 1983، صفحة 78).

ومما هو جدير بالذكر أن الأمير كان يختار قضاة بلاده من خلال الجوانب الأخلاقية والسلوكية التي حث عليها الدين الإسلامي،بالإضافة إلى الكفاءة التي يتمتع بها القاضي ويثبت ذلك من خلال اختبار فقهي يجتازه (درار، 2001، صفحة 87)، كما أن اختيار العدول وهم الكتبة الذين كانوا مكلفين بتسجيل الشكاوي التي ترفع ،وهم المتواجدين على مستوى المقاطعة أو الدائرة التابعة للأمير كان يراعي فيهم الجانب الأخلاقي بشكل مهم ومن كان منهم محصلا ومتمتعا بالصدق والاستقامة يلقب بعدل الرضا (العسلي، (د.ت)، صفحة 47)

وتؤكد العديد من الكتابات التاريخية أن الأمير حقق المساواة بين كل المواطنين أمام القانون وضبط نظام بسيطا للحكم وحرس على مراقبة الممارسات الأخلاقية والعدلية للموظفين ، كما كانت الرقابة بالعهود القضائية الحديثة مطبقة بصورة شاملة (مجهول، 2008، صفحة 15) ولا غرابة من ذلك خاصة إذا علمنا أن الأمير هو ابن بلدة القيطنة بمعسكر وأحد أجداده هو مؤسس دولة الأدراسة بالمغرب الأقصى وباني مدينة فاس (عربة م.، 2001، صفحة 252).

2-1 المشروع الحضاري للأسرى عند الأمير:

أ: تعليم وتثقيف الأسرى والاستفادة من خبراتهم:

من القليل جدا أن نجد حاكم دولة أو خليفة زمن الحرب يفكر بهذا التفكير ،فقد كانت لديه مكتبة متنقلة وكان يعمل على تعليم أسراه ويدفع الأعطيات لمعلميهم من نفقته الخاصة ، كما نستشف أيضا معاملة الأمير معاملة حسنة لتاجر أجنبي تم أسره من قبل تجار مدينة الجزائر فلما أرسل إلى الأمير سمح له بكتابة الرسائل والردود إليها ،كذلك الأسير الألماني"غايستنجر" حين تم إرساله إلى الأمير في معسكر أدخله هذا الأخير جنديا في جيشه وسفيرا له ،رغم أنه خان ثقة الأمير غير أن عبد القادر عفي عنه ،هذه المعاملة كانت مضرب بالمثل من طرف فرنسا وقادتها (غربة، 2001، صفحة 254) الأسير "يوهان قال :«...إنه من واجبي أن أعترف أيضا أن شخصية الأمير عبد القادر وحضوره كان يحدثان أثرا في نفسي

بحيث أنني لم يكن من السهل علي أن أتخلى عنه ...» (الميلق، الأمير عبد القادر المجاهد، 2019، صفحة 161)

يعتبر منهج تثقيف وتعليم الأسرى نموذجا يحتذي به ،حيث يذكرنا بما عمله الرسول صلى الله عليه وسلم مع أسرى غزوة بدر الأولى التي جرت أحداثها في 17ه من شهر رمضان في العام الثاني من الهجرة الموافق ل 624م عندما تفاوض مع الأسرى المشركين ممن ليملكون مالا لمفاداتهم فاشترط عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم على كل أسير يتقن الكتابة هو مكلف بتعليم عشرة من غلمان المدينة الكتابة فإذا تعلموا كان ذلك فداء الهم (المرابط ، 2007، صفحة 42)، كان المنهج المتبع من طرف الأمير يقوم على مبدأ الحوار والتسامح الديني بين الحضارات والثقافات ،وتحضرنا في هذا المنوال شهادة" تشرشل" فقد قال «...إن الاعتناء الموجود عند الأمير عبد القادر لأسراه الزائد عن الحد لم يكن له مثال في أخبار الحرب....» (بقيق، 2009-2010، صفحة 31).

على حسب مذاكرته الكتابات التاريخية أن الأمير عبد القادر اعتبر التوسع الأوروبي ليس قضية حروب فقط ، بل قضية انقلاب حضاري تماما ؛ يظهر من خلال تعامله مع الأوروبيين سواء الأسرى أو غيرهم ،ويكمن دور الأسرى حسب مشروعه وتنظيره الفكري من خلال الاستفادة منهم في التدريب وصناعة الأسلحة وكان يرى في مشروعهم الحضاري كظاهرة إنسانية إيجابية.....، ومما جاء في كتابات المستشرقين الغربيين أنه كان هناك سعي وهدف من طرف الأمير يقوم على التوحيد بين المسيحيين والمسلمين وتأكيد ذلك قوله هذا :«....آه لو كانوا قد استمعوا.آه لو وجدولي في ذلك الراغب في معرفة الطريق....لو استمع إلي المسلمون والمسيحيون لكنت قد قضيت على تناحرهم ولجعلت منهم أخوة في الخارج والداخل (عربة 2001، صفحة 254)، و عليه ففي دوائر الأمير كاكل تم توظيف الأسرى والاستفادة من خبراتهم (الصلابي، (د.ت)، صفحة 506)

2-2المبادئ الإنسانية في التعامل مع أسرى النساء:

كان الأمير عبد القادر حريصا على رفع الظلم وإقامة العدل وتقوية المؤسسة القضائية يرى أن ذلك من أسباب قوة الشعب وصلابة الدولة وعوامل النصر على الفرنسيين بدولة تبنى على أسس راسخة ،كما كان في العديد من القضايا يتم استشارة علماء جامعة القرويين بفاس وعلماء الأزهر في بعض الأحيان، وهذا يدلنا أنه كان زمن الوجود الاستعماري وبالتحديد فترة مقاومة الأمير عبد القادر تواصل فكري وعلمي للجزائر مشرقا ومغربا (الميلق، 2009-2010، صفحة 160)،وبهذا الأساس فإن الأمير كانت له عناية ومعاملة خاصة اتجاه النساء الأسيرات ،حيث يروي "هنري تشرشل أنه كان منظر النساء السجينات يزعج الأمير عبد القادر حتى أن مجرد التفكير أن تصبح المرأة ضحية للحرب كان في حد ذاته مصدر قلق دائم له ، ويرد المؤرخ الجزائري "ناصر الدين سعيدوني قائلا :«...هذه هي رحمة الأمير عبد القادر بالمرأة

الأسيرة تحلى بالمنهج الإنساني حتى في حروبه ...»، كما جاء في أحد الكتابات التاريخية أنه جاءه مقاتل جزائري بأربع نسوة أسيرات فقال له الأسد يقتنص الحيوانات القوية وأعيدهن مكرمات ،ولما انتشرت أخبار حسن معاملة الأمير الأسرى بين الفرنسيين رفضوا مبدأ مبادلة الأسرى كي ليتحدث الأسرى بين ذويهم عن كرم الأمير وحسن أخلاقه ونبله ، فينقلب الجنود على قوادهم ويتعاطفون مع الأمير (عربة ،(2001) ، صفحة 32) كما كان لوالدته كمال الحلم والمرحمة ولطف المعاملة والشفقة على أسرى النساء فقد اعتنت بهن اعتناء أنساهن ماهن فيه وجعلت قيمتهن ملاصقة لقيمتها، وعينت اثنين من إمائها حراس عليهن ،وفي كل صباح ترسل إليهن القهوة والشاي والسكر والزبدة واللحم وكافة ماتدعوا إليه حاجتهن (المرابط،(1980)، صفحة 43).

كما أمرت أن تكون إقامتهن في خيم بجانب خيمتها وأنا يحرسهن رجال من ذوي الشهامة والعفة (الميلق، 2019، صفحة 161) ومما هو جدير بالذكر من عناية الأمير بيتامى الأسرى،حيث تعدى بذلك نبل أخلاقه إلى تجاوز الاختلاف الديني بين الإسلام والمسيحية والاهتمام باليتامى الذين تبنتهم الكنيسة ،وقد تجلى هذا المظهر من خلال الهدية التي أرسلها الأمير عبد القادر سنة 1841م إلى أسقف مدينة الجزائر والذي كان يسهر على رعايتهم وقد جاء في محتوى الرسالة قائلا :«...إني أرسل إليك قطيعا من الماعز مع جدیانها التي مازالت ترضع وبذلك ستكون قادرا لفترة طويلة على إطعام اليتامى الصغار الذين تبنيتهم و الذين فقدوا أمهاتهم ؛وأرجوا أن تعذرني على هذه الهدية لأنها متواضعة جدا وأقل مما يجب ...» عربة ،(2019،) الصفحات 251-259)

2-3احترام خصوصيات الأسرى في ممارسة شعائرهم الدينية:

يعد نموذج التأصيل لحقوق الإنسان كحال معاملة الأسرى ،والواقع أن الأمير لم يكن مهادنا في هذه المسألة،لقد كتب إلى أسقف الجزائر عام 1841م مطالبا إياه أن يرسل إلى الأسرى الفرنسيين كاهنا يسليهم ويخفف عنهم مصائب الأسر وأن يكتب ما يريدونه لعيالهم هذا زيادة على حق الأسرى في ممارسة شعائرهم الدينية (المرابط، 2007، صفحة 42) وعليه فقد سعى الأمير كذلك إلى إدماج الأسرى في المجتمع الجزائري العربي الإسلامي والبداية بتوظيفهم في المطبخ وتحضير القهوة ؛ كان الخليفة يقدم لهم قطعا نقدية والمعاملة الحسنة التي تلقونها كانت في كامل مقاطعات الدولة من المدية ،مليانة، وغيرهما كما كان يعاملهم أيضا معاملة الضيوف الكرام الآن الأسير مكسور الخاطر ذليل مهما كان قدره ،كان يأمر لهم بأطيب طعام وأحضر لهم كاهنا كما أسلفنا الذكر سابقا ليخفف عنهم قسوة الأسر ويصلي بهم (شافو، (2021)، صفحة 207)،كما أمر لهم بأحسن الملبوس أيضا ،وقد أفرد "تشرشل الإنجليزي "نقلا عن" الجواد المرابط "في الفصل السادس عشر من تاريخه يذكر ماكان يعامل الأمير به الأسرى الواقعين في يده معاملة حسنة والرحمة والشفقة (سعيدوني، 2001، صفحة 216)

قيم العدل والوفاء بالعهود والمواثيق والتعايش والعيش المشترك مع الأجانب تجلى في التعامل الإنساني مع أسرى الحرب من طرف الأمير واحترام خصوصية الأجانب في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم وشعائرهم الدينية دون تميز وعنصرية ،وضمن الحماية لهم وفق ما تقتضيه المعاهدات المبرمة بين الطرفين ،على عكس ماكانت تقوم به فرنسا من جرائم و إبادة جماعية للشعب الجزائري خلال فترة توسعها وتغلغلها في الوطن الجزائري (سعيدوني، 2001، صفحة 252).

2-4منهج الأمير وجنده في معاملة الأسير:

لم يتساهل الأمير مع خلفائه لمن أخلف بمبادئ الشريعة الإسلامية في إصداره الحكم القضائي ومساجلته لنا الكتابات التاريخية، أنه أوقف قائد" تاقدامت" لأنه تسلم أربعين دورا ورشوة من أحد المتخاصمين في أول قضية عرضت عليه عند توليه المنصب ،وإجمالا لما سبق يمكننا القول أن الأمير قد أصدر أوامر يومية لجنوده للرفق بالأسرى ومعاملاتهم معاملة حسنة تتناسب مع إنسانياتهم العسكرية ، كما أكدت لنا العديد من متون الكتب أنه منذ وصوله إلى السلطة شرع في محاربة كل مايسيء للأسرى ؛بالإضافة إلى سنه مراسيم وطنية لبيان كيفية معاملاتهم ،حيث دعي خلفائه من الأغوات والقادة ورؤساء القبائل في اجتماع وألقى عليهم خطبة حثهم على حسن معاملة الأسير فمما جاء فيها نقلا عن المؤرخ "ناصر الدين سعيدوني "قوله :«....فلقد تقرر أن كل عربي يحضر جنديا فرنسيا أو مسيحيا قيمتها ثمانية دولارات على الذكر وعشرة على الأنثى....فكل عربي بحوزته فرنسي يعتبر مسئولا عليه...حسب معاملته هو فإن وفق في الحفاظ على هذه الأمانة يأخذ مكافئته وإن فشل بشكوى من السجين بعد إساءة معاملته فإنه يحرم من الجائزة ...»لقد ألزم الأمير جنوده بتطبيق هذه المراسيم السيادية في دولته ،بل وأكثر من ذلك نجده قد فرق في المعاملة بين الرجل والمرأة، كما كان يتواضع لأسراه في التعامل فقد قال أحد الأسرى في ذلك :«....عندما مررت بالسلطان حياني بجلال فريد وابتسامة مدهشة وأشار إلي بيده للجلوس ....ثم سألني رأيي في بناء تحصينات فأجبته بأنها تظهر لي جيدة ،ويبدوا أنه قد سر كثيرا من حوالي ...» (الصلابي، (د.ت)، صفحة 507).

وتماشيا مع ذلك فقد كان سلوك جنود الأمير في كيفية معاملة الأسرى هو نفس سلوكه ومنهجه استنادا لما قرره من قوانين ،فالخليفة "البوطيبي"تميز دائما بطيبته اتجاه الأسرى ، كذلك الأمر بالنسبة للخليفة "ابن عراش"الذي كان استقباله رصينا بالنسبة الأسرى ومهيبا ،ومع ذلك رفيقا ،وكذلك الحال بالنسبة إلى" ابن علال "خليفة الأمير على مليانة فقد كان أسراه يتركون سلاحهم بعد إطلاق سراحهم تكريما له ؛فسر هذا السلوك هو استلهام قادة وجند الأمير تلك المعاملة المهذبة من طرف الأمير ، وعموما فقد رفض هذا الأخير عادة قطع الرؤوس التي كانت جارية في المعارك وأمر بعد معركة المقطع 1835م معاملة الأسرى بكل عدل ورجولة ،حسب ماتنص عليه الرحمة في الإسلام (شافو، 2021، صفحة 243).

نتيجة حرس الأمير وعنايته بأسرى الحرب لم يكن راضيا عن الفعل الذي حدث بمقتل الأسرى الفرنسيين الذين أسروا في موقعتي الغزوات وعين تموشنت وكان عددهم 188 أسير ،فأسف لذلك ووبخ خليفته الذي نفذ القتل في غيابه ودون مشورته ، وكان الأمير مشهودا له بالمعاملة الطيبة للأسرى وفق أحكام الدين الإسلامي ،وكرد فعل عن هذه الحادثة أمر بإطلاق عشرة ضباط فرنسيين أسرى وأرسل معهم رسالة إلى ملك فرنسا قال فيها :«....لقد شاع في غيابي أن الفرنسيين غازون في تحرير أسراهم بالقوة من أيدي العرب ،ثم فشا بين الناس أن سلطان مراكش عازم على إنقاذهم من يد خليفتنا رغما عنه ،فكان هذا من سوء سلوك نوايكم سببا لما وقع بالأسرى من غير إذن منا ولا علم لنا ،والآن قد أطلقنا سراح عشرة ضباط مع الرئيس "كورلي دي كوفوفري" وهم يعلمون بما أجريناه ...» ،هؤلاء الأسرى تم تسليمهم في أكتوبر 1834م بدون أي مقابل مادي أو مالي ،وبهذا الأساس فإن الكثير من الضباط والجنود الذين كانوا أسرى عند الأمير عبد القادر فقد شهدوا وكتبوا عن فترة أسرهم واحتوت على حقائق تاريخية دلت على حسن المعاملة ورقيها المستمدة من الشريعة الإسلامية (الميلق، 2019، صفحة 147) ، ولعل إطلاق سراح الأسرى بدون مقابل يذكرنا بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قام بفتح مكة الثامن للهجرة (سعيدوني، 2001، صفحة 115).

ومما يمكن الإشارة إليه في هذا الجانب أنه اتخذ الأمير سياسة تبادل الأسرى ويتأكد ذلك من خلال الرسالة التي تلقاها سنة 1841م من أسقف الجزائر "ديبوش"يطلب منه تحرير أسير فرنسي وهو المعتمد العسكري "ماسو" رد عليه الأمير كان ينبغي عليك كخادم لله وصديق للعباد أن تطلب مني تحرير كل المسيحيين الأسرى وليس أسيرا واحدا فقط ،حيث تمخض عن هذه المراسلة تبادل للأسرى بين الجيشين ، كما يروي لنا العقيد الفرنسي "قاري"بأن أحد الجنود الفرنسيين أصاب الأمير بثلاث جروح قبل أن يصاب هو بدوره بجراح بالغة الخطورة وقد قام الأمير بإعطاء خيمته لهذا الجندي الجريح وكذا سريره الخاص ،وعالجه لعدة أيام إلا أن وافته المنية (بوتشيشة، مشروع تولية الأمير على بلاد الشام، 2012-2013، صفحة 52).

وبناء على ذلك سوف نعرض نموذجا من قضاء الأمير مع جندي من جنوده تجاوز معاملة أسير :

الأمير: هل كان صاحب هذا الرأس ميتا أو حيا أن تقع رأسه ؟

الجندي: ميتا

الأمير:إذن ستضرب مائتين وخمس جلدة لتمثيلك بالميت لأنه لم يعد عدوك

الأمير:أين كان سلاحك عندما كنت تقطع رأسه؟

الجندي: أرض

الأمير أهملت سلاحك

الأمير: كيف حملت البندقية والرأس؟

الجندي:كل في يد

الأمير:إذن أعاقك ذلك عن حمل سلاحك

فبعد هذه المحاكمة قضي الأمير عبد القادر الجزائري بمعاقبة هذا الجندي،ولعل هذه الشدة تعكس حرس الأمير البالغ في هذه القضية ، بالإضافة إلى ذلك هناك قضية أخرى في شأن القضاء الأميري ،حيث تصرف الخليفة "مصطفى بن تهامي" الذي كان صهر الأمير،حيث أقدم على مذبحة راح ضحيتها مائة وسبعة وثمانون أسير،وتم الحفاظ على أحد عشر منهم وتمكن اثنان من الهرب يوم 24و25أفريل 1846م،جراء هذه الحادثة تغير سلوك الأمير اتجاهه مثل تجاهله في سفرياته لباريس ،ثم إن هذه الفعلة الشنيعة لاقت معارضة وسط قادة الأمير عبد القادر "كا لبوحميدي " (الصلابي، (د.ت)، الصفحات 532-533)

2-4حماية الأمير المسيحيين في بلاد الشام خلال الفتنة الطائفية 1960م:

مما عرف عن بلاد الشام أنها فسيفساء من الديانات والمذاهب والطوائف ،ولعل أقدمها جماعات النصارى التي تعود أصولها إلى المردة يوجد الدروز الذين يتواجد غالبيتهم في جنوب لبنان ،فمنذ أن خضعت بلاد الشام للحكم العثماني طبق على النصارى من سكانها مايعرف بنظام الملة الذي بدأ العمل به بعد فتح القسطنطينية عام 1453م،وكان هذا النظام يهدف إلى تثبيت حقوق أهل الذمة وواجباتهم ،ولكن مع الضعف الذي دب في أوصال الدولة العثمانية وازدياد التدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية تحول نظام الملة إلى نظام الأقليات، مما أرسى الحجر الأول في المشكلة الطائفية (كمال، 1998، صفحة 39) وكان من أجل الأعمال التي قام بها الأمير في حل نزاع هذه الفتنة أدى إلى إطلاق اسم على مدينة كاملة باسمه "الكادار"في الولايات المتحدة الأمريكية،وعليه فإن إشعاع الأمير في العالم وشعبيته عند الغرب لم تكن نتيجة العمل الإنساني الذي قام به اتجاه المسيحيين فقط ،بل أحداث دمشق التي كان الأمير بطلها، لم تكن إلا لتزيد من تلك الشهرة التي كانت عليها واسعة، والعالم العربي في مجمله قد قدر عمله سواء من الناحية السياسية أو الإنسانية،وفهم أن تقتيل الأبرياء لولا تدخل الأمير كان سيؤدي بفرنسا إلى وضع يدها على سوريا (شافو، 2021، الصفحات 211-213)،حيث قام بحماية نصارى الشام وآوى في بيته الرهبان والراهبات والقناصل ،حيث عقد الأمير عقد اجتماع سري مع القائد العام الفرنسي الموجود هناك وأوضح له الأمر وأقنعه بالعدول عن هجومه وقال في النهاية إن حمايتنا لإخواننا النصارى لم يكن إلا عملا بالشريعة الإسلامية (فرعون، 2009-2010، صفحة 29)، إكرام النفس الإنسانية يقتضي تجاوز الاختلاف الديني ،وهذا مجسده في منفاه بسوريا عندما قام بحماية المسيحيين من بعض المسلمين المتشددين سنة 1860م قال الأمير في ذلك نقلا عن الهادي حسين «....لن تنالوا مسيحيا واحدا مابقي

جندي من جنودي حيا إن المسيحيين ضيوفي، ياقتلة النساء الأطفال هيا حاولوا أخذهم وسترون كيف يحسن جنود عبد القادر القتال ،أقسم بالله أننا سنجاهد من أجل قضية مقدسة قداسة القضية التي جاهدنا في سبيلها من قبل ....»وهنا يذكرنا بموقف المؤاخاة بين الأنصار والمهاجرين (الميلق، 2019، صفحة 160).

ومما يجب التنويه إليه أن الأسرى المسيحيون لما استغاثوا بالأمير أرسل إليهم فرقا من المغاربة لحمايتهم، ولما غصت داره بالنصارى أخذ يرسلهم إلى القلعة نحو خمسة عشر ألف نفس من المسيحيين وكان ينفق عليهم من ماله الخاص (شافو، 2021، الصفحات 211-213).

3/ مواقف وشهادات من العالم العربي والغربي ودور الأمير في تجسيد مبادئ القانون الدولي :

3-1/ دور الأمير في توثيق القانون الدولي للأسرى :

يعد الأمير عبد القادر أول من وضع أسس القانون الدولي الإنساني في إطار تعامله مع أسرى الحرب بل وجد تأثير فكر الأمير فيه هذا قبل أن يؤسس "هنري دينان" لجنة الصليب الأحمر بل حتى قبل إبرام معاهدة جنيف التي لم تكمل إلا في عام1864م ولتدليل على ذلك كان الأمير قد حرم قتل أسير مجرد من السلاح ،هذا الاجتهاد الأميري وجد مطابقا لما نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الثالثة، هذه الاتفاقية جاءت بعد قراراته تلك، حيث نصت على معاملة من ابعدوا عن القتال بسبب المرض أو الجروح أو الأسر أن يعاملوا معاملة حسنة ،ويؤكد المؤرخ الجزائري" ناصر الدين سعيدوني" مرة أخرى في مؤلفه أن الأمير عبد القادر أرسى منهجا قويا وأصيلا في تعامله مع الأسرى ،وهنا تنبيه على حقيقة تاريخية مفادها أن الأمير عبد القادر الجزائري يعتبر أول من وضع معالم وأسس القانون الدولي الإنساني في إطار تعامله مع أسرى الحرب (شافو، 2021، صفحة 213).

تمثل قناعة الأمير أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني الحديث ،وتقوم على التمييز أثناء النزاع المسلح بين المقاتل وغير المقاتل ،وهي تقف بالمرصاد لمنطق الإبادة المرتبط بالحرب وتحد من ويلاتها ،أما السلطة الفرنسية كانت تنقض المواثيق وتتملص من العهود ، إن الأمير عبد القادر أعطى مبكرا ودون علم مسبق وصفا لما يشكل الآن العمل لمندوبي اللجنة الدولية للقانون الدولي الإنساني أولا وهي مؤازرة السجناء وضمان احترام حقوقهم وكذا طمأنة عائلتهم (نهاري، (د.ت)، الصفحات 220-221).

ومما يمكن قوله أن الأمير عبد القادر شرف الجزائر والأمة الإسلامية في التأسيس للمعالم الحربية والدينية والتي كانت فيما بعد أحد المنطلقات الأساسية لمشروع القانون الدولي الإنساني والعديد من الاتفاقيات والأديان، لتأمين الاحترام اللازم لقواعد حماية الأسرى واتفاقية جنيف الثالثة جاءت لإعادة فرض احترام ذلك القانون بوضع حد للانتهاك عن طريق الأجهزة الردعية وقد جسدت المادتان 129و130 من اتفاقية جنيف الثالثة عقوبة لعدم احترام قانون الأسرى ويقوم بمخالفات جسيمة ضد

أسرى الحرب والتي تكلفت المادة 130من الاتفاقية بتعدادها ، وهذا كله قد جاء في مراسيم وقوانين الأمير عبد القادر في تعامله مع أسرى الحروب في فترة1832م إلى 1860م (عربة، 2001، صفحة 256)

3-2/ موقف الدول الغربية :

ارتبط الأمير عبد القادر أثناء مقاومته وتأسيس دولته أو في مرحلة نفيه بشبكة من العلاقات تراوحت بين المحلية والدولية - العربية والغربية مع العامة والخاصة ،ولا تزال شواهد تلك العلاقات موثقة برسائل نشر وحقق الجزء القليل منها ولا يزال غالبيتها حبيس قاعات المتاحف وأدراج مراكز الأرشيف في العالم (عربة م.، 2001، صفحة 213)، ومن شهادات الغربيين ومواقفهم العادلة إزاء الأمير نجد الباحثة الأمريكية "كارثي غارمز "قالت :«...إن الخصال الإنسانية للأمير في أيام السلم وكذلك الحرب ،باعتباره مفاوضا للاستعمار الفرنسي لبلاده جعلت منه نموذج المسلم الذي يرجى على الأميركيين ،المجتمع الغربي أن يقتدوا به في التعامل مع المسائل المتعلقة بالقوانين (شافو، 2021، صفحة 214) وبهذا استطاع أن يحافظ على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية فهو الدبلوماسي الذي أعطى للجهاد كل معانيه ونفخ هويته الجديدة ونظرة أخرى ،الأنه أدرك حقيقة الصراع وجذور اللازمة،فدولة الأمير وفرت المشروعية والشرعية الأولى والمتمثلة في احترام أسير الحرب وفق منصت عليه النصوص والمعاهدات الدولية الحديثة ،وكأنه سابق زمانه (زاير، 2009-2010،صفحة93).

واصل الأمير عبد القادر في إعطاء الدروس الإنسانية والأخلاقية للقادة الفرنسيين في المعاملة الحسنة لأسرى الحرب والتخفيف من معاناتهم وآلامهم قائلا في ذات الرسالة:«....وما إن أقنعتنا أن بين الأسرى قادة ينتمون إلى عائلات كريمة هم رجال شرفاء لم يحاولوا الهرب خلال أسرهم حتى...أعطينا الأمر بصيانة حياتهم وفضلناهم على الآخرين الذين قتلوا...» ،إن المرجعية الدينية الإسلامية للأمير عبد القادر في التعاطي الإنساني مع أسرى الحرب جعلته يصدر مرسوم سنة 1834م يحدد فيه شروط التعامل مع أسرى الحرب خلال المعارك ؛ ومما سبق ذكره نستشف موقف فرنسا من ذلك حيث تجلت شهادة أحد كتابها وهو "هنري تشرشل فيما يلي :«....إن عبد القادر بإنسانيته قد فعل أكثر من مجرد افتتاح عهد جديد في معاملة الأسرى بين العرب خلال المعارك، فهو الذي بفضله أصبحت حياة الجنود تنفيذ في الميدان.. ويؤسرون بدل أن يقتلوا ذلك ....» (شافو، 2021، صفحة 210)

وكان لموقف الأمير الإنساني من أحداث الفتنة الطائفية صدى عظيم في الأوساط العالمية ،فجاءته رسائل الشكر مصحوبة بالنياشين وشارات الفخر والتقدير من جميع الملوك ورؤساء الدول ونوهت به كبريات الصحف العالمية وأشادت بخصاله الكريمة ومواقفه الإنسانية (بوعزيز، 1983، صفحة 72)،وفي هذا الشأن وقبل أحداث الفتنة الطائفية أي في مرحلة سجن الأمير بفرنسا فقد قام الأمير "لامور سير" بمساعي كبيرة وكذلك الأسقف "دوبيش والدوق دومال " للضغط على حكوماتهم قائلين أن عبد

القادر ليس بالرجل الذي يهرب من قضائه ،فهو مؤمن ذو همة وجلد وصبر ولا يبالي بالشدائد وهو ذو قوة وعزة نفس وصلابة في دينه وصدق اشتهر به وهو شديد التمسك بمبادئه الوطنية، وهو شخصية نادرة إذا وعد وفى وإذا تكلم صدق ، وبذلك استطاعوا التأثير في السلطات العليا ، وهناك شهادة أخرى لأحد الجنرالات الفرنسيين وهو "كافينياك "الذي قال :«...ليمكن اعتبار عبد القادر سجينا...»(58).

أما فيما يخص موقف بريطانيا ،فقد كتب اللورد "البريطاني لندر ندري"رسالة شديدة اللهجة إلى لويس نابليون رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية :«....ليمكن اعتبار عبد القادر لينقذ شرف بلده وعدم نبذ عهودها ....» وواصل بالسيد" لاند رندي " الحد إلى التهديد بكشف المراسلات بين الأمير وفرنسا ، كما خاطب مطران باريس السيد "ديش "حاكم بلاده قائلا :«...إنكم ستقتلون هذا الرجل دون أي مراعاة لوعد فرنسا..» (الصلابي، (د.ت)، صفحة 52).

وبعد هذا وتقديرا للأمير أرسل الإمبراطور "نابليون الثالث" وسام اللجيون (جوقة الشرق) من الرتبة الأعلى ،ومنحه ملك بروسيا ،صليب النسر الأحمر من الطبقة الأولى ،ونال من قيصر روسيا "ألكسندر الثاني "رتبة أعظم فارس المعروفة ب "شارة النسر الأبيض ، هذا بالإضافة إلى العديد من رسائل الشكر والاعتراف بالجميل التي طلت عليه من العديد من الشخصيات ومن مختلف البلدان (سعيدوني، 2001، صفحة 188)

3-3 / موقف الدول العربية الإسلامية:

تجسدت مواقف الدول العربية في هذا الشأن وعلى وجه التحديد البلدان المشرقية والدولة العثمانية الملك فيصل ملك العراق قال بأن الكاتب الفرنسي "دي سينا يور سانتران " يعد الحاج عبد القادر واحدا من أكبر جنرالات الإسلام ،وأكثرهم مدعاة الاحترام ،وأجدرهم بتقدير الإسلام وإجلاله ،كما كان الأمير مثار تقدير السلطان العثماني فحصل من السلطان العثماني عبد المجيد على الوسام المجيدي العالي الهمايوني (الصلابي، (د.ت)، صفحة 662).

ولم يقتصر الإعجاب والترحيب بما فعله الأمير على الجهات الرسمية فقط ،بل تعداه إلى علماء المسلمين وشعرائهم ،ومن الشعراء العرب الذين امتدحوا الأمير عبد القادر "سليمان الصولة "ولد في دمشق وتعلم بمصر وعاد إلى الشام في حملة إبراهيم باشا على البلاد الشامية ،و"إبراهيم الأحدب" ولد بطرابلس سنة ودرس فيها وفي بيروت ، وقد عد من نوابغ عصره ، وعليه يمكن القول أن تصرف الأمير هذا كان مدفوعا من وازعه الديني والإنساني ،حيث كان يدرك تماما أن قتل النفس بغير حق كبيرة من الكبائر ،وأن هؤلاء المسيحيين هم مستأمنين يعيشون في كنف المجتمع الإسلامي الذي يجب عليه أن يوفر لهم الأمن على أرواحهم وممتلكاتهم (بوتشيشة، 2012-2013، الصفحات 59-60).

خاتمة:

جاءت دراستنا متناولتا مبادئ العدل والقضاء لدى الأمير عبد القادر بين التنظير والممارسة ،بالإضافة إلى تناول مواقفه العدلية والقضائية مع أسرى الحروب التي تجسدت في رسائله لجنده وموظفي دولته حثهم فيها على وجوب إتباع قيم العدل والتسامح والصفح واحترام الآخر ،وبهذا البعد الإنساني حضي الأمير باحترام كبير من مختلف الدول والطوائف، ولا غرابة في ذلك لأن أول عمل نظَّر فيه واستوقفه في بدايات تأسيس دولته هو النظر في شأن القضاة وأخبار العدل لها في كل موطن.

يمكننا أن نستنتج بأن مبادئ العدل والقضاء التي أرساها الأمير عبد القادر في دولته ماهية إلا امتداد ومحاولة تجديد لما ساد ومعرف في الخلافة الإسلامية الراشدة ، كما يمكن تبين أنه وعلى الرغم من الوجود الاستعماري إلا أن الأمير بحكمته وحنكته تمكن من تأسيس دولته بجميع ترساناتها المطلوبة لها علاقاتها الخارجية وعمقها الدولي تضاهي جنبا إلى جنب الدولة الفرنسية المستعمرة ، بالإضافة إلى ذلك يمثل منهجه في معاملة أسرى الحرب مثالا يحتذي به في الحروب ،فاغرم مايسود هذا الجو من أعمال القتل والإبادة وقطع الرؤوس وغيرها ،إلا أن الأمير من خلال مشروعه هذا أراد أن يبني مجتمعا تجمعه القيم الإنسانية والمثل العليا في إطار لا فرق بين عربي أو أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح ، كما كان له الفضل في تجسيد وإرساء أولى آليات القانون الدولي لحقوق الإنسان في العلم

ويبقى موضوع البحث في القضايا الإنسانية عند الأمير من أهم المواضيع الشائكة في تاريخ الجزائر المعاصر، التي لابدا من الوقوف على مضامينها واستقراءها بطريقة فلسفية، وجدانية ،روحية ، وهذا راجع إلا أنه هذه الظاهرة الحضارية تعد من الممارسات التي أكد عليها الدين الإسلامي، بالإضافة إلى ذلك وجوب إعادة تقصي رسائل الأمير للملوك والحكام الأوروبيين التي تدور في فحوى تجسيد مبادئ العدل والقضاء ، والتي تثبت أن قوانين الأمير في هذا الجانب كانت سابقة للقوانين والمراسيم الأوروبية ، وهذا ما يحتاج إلى دراسات وأبحاث تاريخية تعطي للموضوع حقه من جهة ، ومن جهة أخرى إبراز صورة الجزائر الدولية وهي تحت الاحتلال الفرنسي .

القائمة البيبليوغرافية:

1/ المؤلفات:

أحمد كمال. (1998). *المفاخر في معارف الأمين الجزائري عبد القادر والسادة الأولياء الأكابر* ، سور الأزبكية، القاهرة.

الأمير عبد القادر. (1903). تحفة الزائر في ماثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر. المطبعة التيجارية *الإسكندرية القاهرة.*

بوعزيز يحي. (1983). *الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري*، الدار العربية للكتاب – الشركة الوطنية للنشر، والتوزيع، تونس.

درار ،فتحي.(2001) الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الشعبية الجزائرية 1832-1847، (د د.ن) ،الجزائر،

العسلي بسام . (د.ت). الأمير عبد القادر الجزائري. دار نفائس، الجزائر.

سحنون أحمد . (1992). *رسالة القضاء لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب*،المملكة المغربية ، المغرب

سعيدوني ناصر الدين. (2001). عصر الأمير عبد القادر الجزائري ،مكتبة الإسكندرية الإسكندرية ،سعود البابطين السعودية.

محمد علي الصلابي. (د.ت). موسوعة كفاح الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، (د.د.ن)،(د.،ب)

مجهول.(2008) شخصيات الجزائرية 100شخصية،دار الملك وزارة الثقافة، الجزائر.

المرابط جواد . (2007). التصوف والأمير عبد القادر الحسني الجزائري،(د.د.ن) ،(د.ب)

مزهودي الصادق . (2012). تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني. دار بهاء الدين ، (د.ب).

القادري بوتشيش. (2014). *خطاب العدالة في كتب الاداب السلطانية*، المركز العربي للأبحاث والدراسات.، بيروت لبنان.

2- الأطروحات:

بوتشيشة. عبد القادر (2012-2013). مشروع تولية الأمير على بلاد الشام،كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية ، جامعة الجزائر2 ، الجزائر.

بقيق الزهرة. (2009-2010). الأمير عبد القادر والأسر(1849-1852).رسالة ماجيستر معهد التاريخ جامعة وهران، الجزائر.

فرعون حمو . (2009-2010). فلسفة الإختلاف عند الأمير عبد القادردراسة أنثروبولوجية، قسم الأنثروبولوجيا جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

زاير عبد القادر . (2009-2010). دور خلفاء الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847م. قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة الجزائر 2 ،الجزائر.

3/ المقالات:

رضوان شافو. (2021). قيم التسامح والعفو والوفاء بالعهود في رسائل الأمير عبد القادر، الحوار المتوسطي،المج12 ، الع2 ، الصفحات ، 202-220.

حسين عبد الهادي (2018). الإدارة في دولة الأمير عبد القادر الإستراتيجية والإنجازات (1832-1847). *مجلة القرطاس للدراسات التاريخية* ،الع 7، الصفحات 160-173

محفوظ قداش. (1983). جيش الأمير عبد القادر تنظيمه وأهميته، مجلة الثقافة، الجزائر.

عبد القادر الميلق. (2019). الأمير عبد القادر المجاهد. *مجلة العلوم النسانية والاجتماعية* ، المركز الجامعي افلو.

محمد ابن عربة. (2001). صورة وشخصية الأمير عبد القادر الجزائري منخلال شهادات ومذكرات أسراه الألماني يوهان كارل بيرنت -أنموذجا. (جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، المحرر) *مجلة القرطاس*، المج 2، الصفحات 245-257

نصيرة نهاري. (د.ت). الأليات الداخلية لحماية أسرى الحرب،(د.مج) ، (د.ع).